«الصناعة» تحدد مجلس إدارة اتحاد غرف الصناعة السورية وغداً انتخاب رئيس الاتحاد

| الوطن

بناء على نتائج انتخابات مجالس إدارات غرف الصناعة السورية التي جرت أول من أمس، أصدر وزير الصناعة زياد صباغ القرار رقم ٢٢٠٦ الذي حدد وفقه أسماء مجلس إدارة اتحاد غرف الصناعة السورية والذي يتكون من:

محمد غزوان محمد تيسير المصري- رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها.

فارس أحمد الشهابي رئيس غرفة صناعة حلب.

محمد لبيب عبد المتين الإخوان رئيس غرفة صناعة حمص.

زياد عبد الكريم عربو رئيس غرفة صناعة حماة

محمد أيمن عبد العزيز المولوي أمين سر غرفة صناعة دمشق وريفها

محمد رأفت محمد حمدي شماع أمين سر غرفة صناعة حلب.

محمد ناصر عبده السواح وأدهم محمد هشام الطباع عن غرفة صناعة دمشق وريفها.

مصطفى محمد كواية ومحمد زياد محمد أوبري عن غرفة صناعة حلب.

عبد الكافي شاكر المسموم عن غرفة صناعة حمص.

حيان سمير الأصفر عن غرفة صناعة حماة

وحسب القرار، يعين في عضوية مجلس إدارة اتحاد غرف الصناعة السورية:

م. حارث مخلوف مخلوف مدير عام المؤسسة العامة للصناعات النسيجية.

م. سعد الدين العلي مدير عام المؤسسة العامة للسكر.

عبد الله فايز النعمة مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الهندسية.

وجيه بيطار مدير المصرف الصناعي.

م. بسمان رمزي المهنا مدير الاستثمار الخاص والحرفي لدى وزارة الصناعة.

ميادة أحمد مدير المدن الصناعية لدى وزارة الإدارة المحلية والبيئة.

وحدد القرار يوم الأربعاء ٣٠ / ١١ / ٢٠٢٢ في تمام الساعة الواحدة ظهراً وفي مقر وزارة الصناعة موعداً لاجتماع المجلس الأول الذي يتم خلاله انتخاب رئيس الاتحاد.

.. ورئيس غرفة صناعة حمص لـ«الوطن»: المرحلة القادمة استثنائية وإصلاح النظام الضريبي مقدمة أعمالنا

| جلنار العلي

انتخب أعضاء غرفة صناعة حمص محمد لبيب الإخوان رئيساً لمجلس إدارة الغرفة لدورة عام ٢٠٢٢- ٢٠٢٦، وماجد نقلا وميلاد حنا نائبين لرئيس مجلس الإدارة، ومحمد عصام التيزيني أميناً للسر، كما تم انتخاب نبيل القصيّر خازناً للغرفة، ووائل الملحم وبسام العبد عضوين في هيئة المكتب، وتم انتخاب عبد الكافي المسموم ممثلاً للغرفة في مجلس إدارة اتحاد غرف الصناعة، وذلك بناء على قرار وزير الصناعة زياد صباغ رقم ٢١٢٨ بتاريخ ٢٠/١١/٢٠٢٢.

وقد تقرّر تعيين محمود حديد ومنال أسد وبسام السّعيد وسوسن حاكمة وبسّام العبد، في عضوية مجلس إدارة غرفة صناعة حمص، كما تم تعيين أعضاء القطاع الغذائي في الغرفة وهم محمد نبيل القيصر وميلاد حنا ومحمد عصام التيزيني وبسام نورية، بينما أصبح سامي سوسة ممثلاً عن القطاع النسيجي، ورئيس المجلس وعبد الكافي المسموم وماجد نقلا أعضاء في القطاع الكيميائي، ومحمد طلال رسلان ووائل الملحم أعضاء في لجنة القطاع الهندسي، على أن يلتزم أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين والمعينين من القطاع الخاص بالمحافظة على عمال منشآتهم طوال مدة الدورة الانتخابية.

رئيس الغرفة محمد لبيب الإخوان، وعد في تصريح لـ«الوطن» بأن الفترة القادمة ستكون استثنائية وستسعى الغرفة لتكون فاعلة وصلة وصل بين الصناعيين والجهات المعنية لتذليل الصعوبات التي يعانيها القطاع الصناعي والتي تحد من سير العمل وفي مقدمتها، موضوع إصلاح النظام الضريبي وتطويره بما ينسجم مع التطورات الاقتصادية والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية مع مراعاة نتائج الحرب الإرهابية على سورية وما خلفت وراءها من ضرر في المنشآت.

وأكد بذل الجهود لرفع مستوى الوعي لدى المكلفين ضريبياً بأن الضريبة واجب وطني والتهرب من دفعها سواء بشكل كلي أم جزئي يعد أمراً يستوجب العقاب، منوهاً بأنه سيتم العمل على تأمين بيئة عمل مستقرة تساعد على الاستقرار وديمومة حركة عجلة الإنتاج وخاصة فيما يتعلق بحوامل الطاقة والتشجيع والتحفيز على التوجه للطاقة البديلة، إضافة إلى دعم التصدير والصناعات الزراعية وحماية المنتجات المحلية، وغير ذلك من المحاور الأساسية والمهمة لدعم القطاع الصناعي المحلي.

ضبط ٥ آلاف حبة كبتاغون بشاحنة تنقل الحجر الصناعي

استجابة لما نشرته «الوطن»: إجراءات تفتيش واسعة لمنع تهريب اللحوم في معبر نصيب

أصحاب شاحنات العفش مازالوا عالقين على الحدود السورية الأردنية إضافة لإلزامهم بدفع رسوم مالية

| عبد الهادي شباط

كشف أحد العاملين في معبر نصيب الحدودي لـ«الوطن» عن ضبط نحو /٥/ آلاف حبة مخدرات (كبتاغون) في شاحنة قادمة من ريف دمشق (منطقة القلمون) محملة بالحجر الصناعي حيث تم إخفاء هذه المخدرات الشحنة. ضمن قطع الأحجار المصنعة وتم التعامل مع القضية ومصادرة الشاحنة وإيقاف السائق من الجهات المختصة.

بينما نقل مصدر في المعبر أنه واستجابة لما نشرته «الوطن» حول تهريب اللحوم عبر شاحنات وسيارات نقل الركاب، بدأت حالة تفتيش مشددة لكل المركبات التي يمكن أن تنقل هذه اللحوم وهو ما أسهم في تراجع ظاهرة ذبح الأغنام وتقطيع لحومها وتعبئتها بأكياس خاصة وتهريبها عبر السيارات والشاحنات العاملة بين البلدين (سورية والأردن) وهو ما يفيد في الحفاظ على القطيع خاصة إناث الأغنام إضافة للحفاظ على سعر هذا المنتج في السوق المحلية.

وعلى التوازي لذلك أكدت المصادر في المعبر أن قضية الشاحنات العالقة على الحدود الأردنية السورية (المحملة بالعفش) لم تحل حتى الآن وتم فرض رسم يومي بقيمة ألفي ليرة عن حمولة كل طن متوقفة في الحرم الجمركي ويفيد المصدر أن متوسط حمولة الشاحنات ٢٥ طناً أي تستوجب دفع غرامة مالية أو رسم مالي بقيمة ٥٠ ألف ليرة عن توقفها كل يوم في الحرم الجمركي.

وكان أصحاب الحمولة (وسائقو الشاحنات) عرضوا التخلي عن ممتلكاتهم لأن الرسوم الجمركية وأجور الشاحنات باتت أعلى من قيمة البضائع، ورفع سائقو الشاحنات طلباً بالتبرّع بها إلى الجمعيات الخيرية، من دون أي مبادرة للحل من الجهات والجمعيات المعنية بالملف الخيري.

وتقدر حمولة الشاحنات بنحو ١٠٠ مليون ليرة سورية، وغير مسموح لها بدخول الأراضي السورية أو العودة للأراضي الأردنية لأنه تم تخريج البضائع من قبلهم وفي المحصلة لا يمكن الرجوع باتجاه الأردن أو إكمال الطريق للأراضي السورية، ما أجبر سائقيها على العيش داخلها في ظروف مزرية طوال هذه الفترة.

٢٢،٣ مليار ليرة إيرادات المؤسسة العامة للمناطق الحرة

كوسا لـ«الوطن»: ٧٣٥ مستثمراً برأسمال ٣٨٨ مليون دولار

| علي محمود سليمان

بلغت إيرادات المؤسسة العامة للمناطق الحرة نحو ٢٢،٣ مليار ليرة سورية منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية الشهر الماضي بزيادة نسبتها قرابة ٤٣ بالمئة عن العام الماضي الذي كانت إيرادات المؤسسة للفترة ذاتها فيه تبلغ ١٢،٥ مليار ليرة.

وفي تصريحه لـ«الوطن» كشف مدير المؤسسة العامة للمناطق الحرة إياد كوسا بأن زيادة التبادل التجاري بين الاستثمارات الناشطة ضمن المناطق الحرة من أهم أسباب زيادة الإيرادات إضافة إلى ارتفاع كميات البضائع التي تدخل للمناطق الحرة مقارنة مع العام الماضي وهي بضائع مسموح باستيرادها وتدخل لتأمين حاجة الأسواق.

مضيفاً إن عودة عدد من الاستثمارات إلى المنطقة الحرة في مدينة عدرا الصناعية وازدياد عدد المستثمرين في المنطقة الحرة بمحافظة طرطوس ساهما بزيادة الإيرادات وذلك ضمن تحسن الاستثمارات في ظل تعافي الاقتصاد بشكل عام.

ولفت إلى أن الاستثمارات الموجودة في المنطقة الحرة بدمشق تختص بشكل رئيسي بالقطاع الخدمي وقد شهدت تحسناً وتوسعاً ملحوظاً مقارنة مع العام الماضي، على حين تختص المنطقة الحرة بطرطوس بالبضائع والمنتجات التي تدخل إلى البلد بكميات متفرقة كالخشب والحديد والقمح والسكر وغيرها، والمنطقة الحرة المرفئية باللاذقية تعنى بالبضائع المستوردة ضمن الحاويات وفي عدرا تنشط المنطقة الحرة بمجال السيارات.

وبالعودة إلى أرقام المؤسسة العامة للمناطق الحرة فإن عدد مستثمري المناطق الحرة بلغ ٧٣٥ مستثمراً، ورأس مالهم المستثمر ٣٨٨ مليون دولار بمشاريع تؤمن ٤٩٣٨ فرصة عمل، بينما بلغت قيمة البضائع والآليات المصدرة من المناطق الحرة سواء إلى داخل القطر أم إلى خارجه ٢٧٨ مليار ليرة.

ووفق التقرير الصادر عن المؤسسة فقد ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية جراء وضع البضائع والآليات الموجودة في المناطق الحرة بالاستهلاك المحلي داخل القطر عن عام ٢٠٢١، حيث بلغت ٢٧ ملياراً لغاية نهاية الشهر الماضي.

وأكد كوسا أن المناطق الحرة في سورية إحدى أهم حاضنات الاستثمار التي تسهم في تنمية الاقتصاد الوطني عبر جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لإقامة استثمارات صناعية وتجارية تساعد على تعزيز التبادل التجاري مع الدول وتفعيل حركة الترانزيت، وتسعى المؤسسة لزيادة الاستثمارات الناشطة ضمن المناطق الحرة.

في المؤتمر الوطني للجودة

وزير الصناعة لـ«الوطن»: مفهوم الجودة ليس شعاراً بل ضرورة والتميز أشمل من الجودة

سنجر: تميز المصارف ليس بكبر حجمها بل باستمرارها ورضا عملائها

غبرا: العالم يتجه إلى اقتصاد المعرفة

| هناء غانم

قال وزير الصناعة زياد صباغ إن مفهوم الجودة لم يعد مجرد شعار نردده بل أصبح ضرورة لاسيما بعد الحرب التي أدت إلى تراجع مفاهيم الجودة لدى المنشآت العامة والخاصة الأمر الذي يقتضي إعادة نشر مفهوم الجودة في مختلف القطاعات للنهوض بالاقتصاد.

حديثه هذا جاء خلال المؤتمر الوطني للجودة ودورها في دعم الاقتصاد الوطني الذي عقد أمس ودعا في حديثه لـ«الوطن» إلى ضرورة التقيد بالمواصفات القياسية السورية في كل المنشآت للحصول على منتج جيد وبمواصفات عالمية ويحقق رغبات المستهلك، لافتاً إلى أنه إذا كانت منتجات الشركة تستطيع المنافسة في مجال الجودة، فهذا يعني أن هذه المنتجات أصبحت قادرة أيضاً على المنافسة في الأسواق الدولية، مشيراً إلى أنه صدر العديد من القوانين والتشريعات التي تضبط الرقابة على السلع والمنتجات الصناعية، وأوكلت هذه المهام إلى عدة وزارات للتحقق من جودة المنتجات والسلع المصنعة والمستوردة والمصدرة بهدف حماية المستهلك وسلامته بالدرجة الأولى، لكن ذلك غير كاف إن لم يكن هناك اهتمام بدعم وتطوير البنى التحتية المتعلقة بالقياس والمعايرة والمواصفات والتحليل والاختبار، ذلك أن الجودة ليست خياراً إستراتيجياً فحسب، بل هي ضرورة وطنية ملحة لتحقيق الاستدامة وتعزيز المنافسة.

الصناعة القوية مرتبطة بالمعايرة

وأشار صباغ خلال المؤتمر إلى أن الصناعة القوية والمتطورة في أي بلد من العالم تعتمد على تطوير الأنشطة المتعلقة بالمقايسة والمعايرة والمواصفات والاختبارات والتحاليل والجودة من جهة، وإلى تطبيق أنظمة إدارة الجودة الحديثة، المعمول بها اليوم في العالم من جهة أخرى، مشيراً إلى أن التطور الصناعي يتطلب في الوقت الحاضر الاهتمام بكل الدعائم التي ترتكز عليها الجودة، وهي المواصفات والمقايسة القانونية والصناعية ومعايرة أجهزة القياس والاختبار والتحليل وأنظمة إدارة الجودة والمطابقة (شهادة المطابقة للمنتج أو لنظام إدارة الجودة) والاعتماد (الاعتراف المتبادل بأنظمة إدارة الجودة بين المنشآت أو المخابر) وأن الاهتمام بهذه الأنشطة مجتمعة من شأنه أن يرفع الاستطاعة التكنولوجية، ويحسن الإنتاجية ويعزز القدرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية ويرفع مستوى حياة الناس. لقد أصبح لتوفير البنى التحتية الداعمة للجودة أهميته الكبيرة في الوقت الحاضر لتحقيق جودة المنتج ولإزالة العوائق الفنية التي تحول دون دخوله الأسواق الخارجية. ذلك لأن الدول تضع ضمن أولوياتها في الاستيراد، الصحة والسلامة وحماية البيئة وتتطلب تحقيق شروط فنية فيما يتعلق بالمواصفات والاختبارات وغيرها.

التميز أشمل من الجودة

ولفت إلى أن وزارة الصناعة عملت على ترسيخ مبادئ الجودة عبر الجهات التابعة لها كهيئة المواصفات والمقاييس السورية التي تأسست عام ١٩٦٩، وتمتلك عدداً جيداً من الخبرات والإمكانات في وضع المواصفات القياسية وإعداد دليل إجراءات لاختيار مستشاري نظام الجودة والاستفادة من خدماتهم، إضافة لمركز تطوير الإدارة والإنتاجية الذي يقوم بعدد من الدورات المختصة في مجال تدريب وتأهيل كوادر مختصة كاستشاريين في مجال الجودة الشاملة إضافة إلى منح شهادات مطابقة بالتعاون مع منظمات دولية لجهات القطاع الصناعي مثل شركة كابلات دمشق- تاميكو، وأن تحقيق أهداف الجودة يبدأ عندما نغير نظرتنا للجودة على أنها نظام قائم بذاته وينبغي النظر للجودة على أنها عنصر واحد ضمن عدة عناصر مؤثرة أخرى في عملية متكاملة لتحقيق منظومة التميز المستدام. والتميز مفهوم أشمل من الجودة: فعندما نسعى لتحقيق الجودة فإننا نتقيد بمجموعة محددة من المعايير والمواصفات التي تضعها الجهات المشرعة، في حين مفهوم التميز يذهب إلى ما هو أبعد من مجرد التقيد بالإجراءات والمعايير، ويهدف لإنجاز الأهداف الصعبة والطموحة والجريئة التي نضعها لأنفسنا ولمؤسساتنا؛ ولذلك كانت عبر التاريخ صفة ملازمة للأفراد والمؤسسات والدول الناجحة ذات القدرة التنافسية العالية والمستدامة مع متغيرات الزمان والمكان. فإذا كانت الجودة تعني أننا جيدون بما فيه الكفاية، فإن التميز يعني ألا نكتفي بذلك، وأن نسعى باستمرار لتخطي سقف التوقعات.

وأضاف: علينا العمل وفق عناصر منظومة التميز المستمر، بدءاً من عنصر الجودة النوعية من حيث التقيد بالمواصفات والمقاييس، وانتقالاً إلى بناء القدرات المؤسسية وأقصد بها الموارد البشرية، والتطوير التقني والابتكار. وهذا العنصر من أهم عناصر التنافسية، خاصة أن العالم يعيش عصر المعرفة، الذي يعتمد بشكل أقل على الموارد الطبيعية، وبشكل أكبر على الطاقات العقلية والتقنية والابتكارية. وبشكل عام، تحتاج المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء إلى مضاعفة الاستثمار في هذا المجال.

إدارة الجودة في قطاع المصارف

كما ناقش المؤتمر العديد من الموضوعات التي تتعلق بإدارة الجودة في المؤسسات التعليمية وفي قطاع الصناعة البنكية وغيرها من الموضوعات.. وعن إدارة الجودة في قطاع المصارف أوضح لـ«الوطن» الخبير بإدارة المخاطر الدكتور ماهر سنجر كيفية توجيه المصارف إلى الاستفادة من نظم الجودة لتطوير خدماتها، لافتاً إلى أن كل المصارف اليوم تقدم خدمات ويمكن أن تصل إلى السوق من خلال التنظيم من المصارف المركزية لكن هذا غير كاف ليكون المصرف متميزاً، والتميز- حسب الخبير- لا يكون بكبر حجم المصرف أو العمليات المصرفية الموجودة فيه لأن هناك اختلافاً بين التميز والتواجد بالأسواق لأنه يمكن لأي مصرف أن يتواجد بالسوق لكن ليس أي مصرف يمكن أن يحافظ على استمراريته ويضمن رضا العملاء، الذي هو مفهوم قديم والأهم يجب أن نتحدث ما بعد ذلك من خلال دمج الابتكار والاستفادة من عصر التحول الرقمي ودمج نظم الجودة للنهوض بالصناعة المصرفية.

الجودة تقيم من العميل

وأضاف: إن الجودة لا تقيم من وجهة نظر المصارف فقط وإنما من وجهة نظر العميل لأن هناك فرقاً بين استلام الخدمة وتقييمها من العميل، لافتاً إلى أن هناك فجوة بين توقعات المصرف والعميل وفجوة أخرى بين تصميم الخدمة التي يعتقد المصرف أنها تناسب العميل ومن ما يستلمه والفجوة أيضاً بين تعامل الكوادر المصرفية وبين العميل وبناء علاقة جيدة معه، مبيناً أنه قد تكون الظروف اليوم هي التي حالت دون تطبيق نظم الجودة بشكل كامل من المصارف لكن يجب أن نبدأ بتطبيق ذلك فوراً ولو بشكل تدريجي.

توجيه الطاقات الكامنة

ومن مركز الدراسات والبحوث العلمية قال د. مصطفى الأغبر: إن البنية التحتية للجودة أمر مهم في تفعيل منظومة الإبداع والتطوير والإنتاج لكن علينا معرفة كيفية الاستفادة من المكونات الموجودة وكيف يمكن بطريقة أو أخرى استغلال ما هو متوفر وإضافة النواقص للوصول إلى بنية تحتية للجودة تحقق كل المتطلبات التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية من ناحية والصحة والسلامة والبيئة، وبالوقت نفسه نكون قادرين على مواجهة المنافسة الموجودة في الأسواق التي نطمح الدخول إليها وبالتالي الأمر ينطبق أيضاً على توجيه الطاقات الكامنة للاستفادة منها سواء على الصعيد العربي أم العالمي سعياً إلى تطوير البنية التحتية للجودة في سورية، وسيم غبرا أمين سر الجمعية العلمية السورية للجودة قال: إن المؤتمر تناول ثلاثة محاور أولها القطاع الصناعي ومن ثم القطاع التعليمي وصولاً إلى القطاع المصرفي، مبيناً الحاجة الماسة اليوم لهذه الأمور في ظل إعادة الإعمار لما فيه المصلحة العامة، مبيناً أن الجودة ترتبط بكل المجالات وليست حكراً على السلع بل الجودة في المصارف والتعليم وغيرهما. وأضاف: إن العالم يتجه اليوم إلى اقتصاد المعرفة الذي يجب أن نتجه إليه في سورية باعتباره ضرورة حتمية والانتقال من الاقتصاد المبني على المواد الطبيعية إلى الاقتصاد القائم على الإبداع والمعرفة يعزز القدرات التنافسية التي تساهم بالنهوض الاقتصادي.

ربط الجودة بالمسؤولية المجتمعية

وفي سياق متصل تحدث عمر هندي مدير العمليات في مصرف الإبداع والتمويل عن أهمية الارتباط بين جودة الخدمة والمسؤولية المجتمعية وكيفية تحقيق المسؤولية المجتمعية من خلال المصارف وخاصة أنه كان الاتجاه العام سابقاً للمصارف هو الربحية لكن حالياً يتم الربط بين الشق الربحي والمسؤولية المجتمعية للوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الحد من الفقر وتأمين فرص للعمل وإيجاد بدائل على مستوى الطاقة. وبين أن مشاركة مصرف الإبداع للتمويل الأصغر في هذا المؤتمر تهدف إلى دعم نشر ثقافة الجودة وتعزيزها في القطاعات الإنتاجية والخدمية، لافتاً إلى دعم المصرف لكل من لديه فكرة مشروع ريادي وإن لم تتوفر فكرة مشروع يكون المصرف حلقة ما بين التمويل والتدريب وتقديم الاستشارات.

مع الإشارة إلى أن المصرف كان جزءاً من اتفاقية التي وقعت بين المصارف وصندوق دعم الطاقات المتجددة حيث يقدم المصرف دعم الفائدة على قروض مشاريع الطاقات المتجددة.

الموز اللبناني المستورد وصل إلى «الزبلطاني» و ١٥ براد حمضيات إلى الخليج والعراق يومياً

العقاد لـ«الوطن»: سعره الحالي ٨ آلاف وقد ينخفض مع زيادة التوريدات

| رامز محفوظ

بعد مرور أكثر من أسبوعين على قرار السماح باستيراد الموز اللبناني بدأ أمس الأول وصول أول كمية إلى سوق الهال بالزبلطاني وهذا ما أكده عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين العقاد أن الكمية التي وصلت إلى السوق بحدود ٧٥ طناً وتم طرح المادة في السوق، مشيراً إلى أن عدد التجار الذين تقدموا بطلبات إلى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية للحصول على إجازات استيراد الموز لغاية تاريخه هم ٥ تجار.

ولفت إلى أن هناك تسهيلات من وزارة الاقتصاد لحصول التجار الراغبين بالحصول على إجازات استيراد وليس هناك أي صعوبات بالحصول عليها إذ إنه خلال مدة لا تتجاوز الـ٢٤ ساعة تمنح الوزارة إجازة الاستيراد للتاجر الراغب باستيراد المادة.

وعن أسعار مبيع الموز اللبناني في سوق الهال بالزبلطاني أفاد العقاد بأن سعر مبيع كيلو الموز في السوق بالجملة ٨ آلاف ليرة وبالمفرق يتراوح بين ١٠ و١١ ألف ليرة، مؤكداً أن ارتفاع سعره حالياً في الأسواق المحلية سببه أن توريد المادة في بداياته والكميات الموردة ما زالت قليلة، متوقعاً أن ينخفض السعر نهاية الأسبوع الجاري مع توريد كميات إضافية إلى السوق من التجار.

وبخصوص تأثير زيادة توريد الموز اللبناني وانخفاض سعره خلال الأيام القادمة على تسويق الحمضيات أكد العقاد أنه لا تأثير لانخفاض سعر الموز على تسويق الحمضيات باعتبار أن أسعار مبيعها في الأسواق تعتبر جيدة هذا العام وتصديرها جيد الأمر الذي ساعد الفلاح ودعمه وأنقذه من الخسارة على عكس العام الماضي الذي كان فيه تسويق الحمضيات في أسوأ حالاته وتكبد خلاله الفلاح خسائر كبيرة.

وأوضح العقاد بأن تصدير الحمضيات إلى الخارج يعتبر حالياً في أفضل حالاته، لافتاً إلى أنه يصدر يومياً بحدود ١٠ برادات من الحمضيات إلى دول الخليج وخمسة برادات إلى العراق، مستبعداً في الوقت نفسه أن تزداد الكميات المصدرة إلى دول الخليج والعراق خلال الفترة القادمة باعتبار أن التصدير حالياً يعتبر في ذروته.

وبين بأن الدعم الحكومي بالنسبة للحمضيات والمقدر بـ٢٠٠٠ دولار عن كل براد يصدر إلى الخارج شجع التجار على تصديرها، موضحاً بأن سعر كيلو الحمضيات المصدر بكل أصنافه يتراوح بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ ليرة.

هذا وكانت قد وافقت اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء منذ أكثر من أسبوعين على استيراد كمية من مادة الموز من لبنان بناء على طلب كل من وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية والزراعة وذلك لغاية نيسان من العام القادم ٢٠٢٣.

ووفقاً للقرار فقد تم السماح باستيراد نحو ٤٠ ألف طن من الموز ولكل طالبي الاستيراد على ألا تتجاوز كمية كل موافقة استيراد ٥٠٠ طن، وألا تتم منح موافقة أخرى لنفس طالب الاستيراد قبل تخليص الموافقة الممنوحة له سابقاً، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية والجمعية التعاونية لمزارعي الحمضيات والموز والأشجار الاستوائية في لبنان.

وبين القرار أن طلب وزارتي الاقتصاد والزراعة هذا يأتي بهدف تأمين مادة الموز للأسواق المحلية بأسعار مقبولة.